



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
الإدارة العامة لتحليل المعلومات

توثيق ورشة عمل

"مؤشر الإتاحة الرقمية منهجية العمل وإمكانيات التطوير"

المنعقدة في ٥ أبريل ٢٠٠٦

قائمة المحتويات

٢ مقدمة
٣ أولاً : نبذة مختصرة عن المتحدثين
٤ ثانياً : الجلسة الافتتاحية
٩ ثالثاً : الجلسة الأولى
١٠ رابعاً : المناقشات
١٨ خامساً : ختام الورشة
٢٠ التوصيات
٢٢ الملاحق

مقدمة

شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المختلفة العديد من التطورات خلال الآونة الأخيرة، إذ غدت من أهم المجالات التي تحظى باهتمام محلي وعالمي من جانب العديد من الحكومات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، فكثيراً ما تستخدم الدول والمنظمات الدولية -العاملة في مجالات التنمية والاتصالات- العديد من المؤشرات لقياس مدى النفاذ إلى مجتمع المعلومات، بهدف قياس مستوى تقدم الدول في هذا المجال. وقد قامت العديد من المؤسسات الدولية بتطوير عدة مؤشرات من أجل قياس قدرة الدول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترتيب البلدان في هذا المجال، وذلك بغرض رصد مستويات التقدم، ومتابعة تطور الإتاحة الرقمية على مدار الزمن.

وانطلاقاً من دور المركز الفعّال في إعداد وتطوير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة -بهدف متابعة وقياس أداء الاقتصاد المصري- فإن المركز يعتمد في تطوير هذه المؤشرات إما على إجراء المسوح الميدانية واستطلاعات الرأي، و إما على قواعد البيانات المتاحة والمتوفرة لديه.

ويعد مؤشر الإتاحة الرقمية من أهم تجارب المركز في تطوير مؤشرات لقياس أداء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس قدرة الدولة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقدرة أفراد المجتمع على الوصول إلى وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية تتمثل في: مؤشرات البنية التحتية، والاستطاعة المادية، والمعرفة، والجودة، والاستخدام. وقد تم حساب المؤشر بسلسلة زمنية تبدأ منذ عام ٢٠٠٢ حتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٥، كما يتم إصدار المؤشر بصورة ربع سنوية.

وتأتى الورشة الحالية بهدف تعريف المجتمع الخارجى بمؤشر الإتاحة الرقمية، وعرض المنهجية- التي تم إتباعها في إعدادها- على مجموعة من الخبراء والفنيين من أجل الاسترشاد بالآراء والمقترحات قبل البدء في إتاحة المؤشر ونشره مجتمعياً. كما تهدف الورشة إلى مناقشة إمكانيات التعاون مع بعض الجهات التنفيذية التي قد تهتم بالمؤشر من أجل إيجاد مجال أوسع لنشره وتطويره وتوسيع دائرة المستفيدين منه.

أولا : نبذة مختصرة عن المتحدثين

● الأستاذ الدكتور / ماجد عثمان

- رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء.
- حاصل على درجة الدكتوراه فى الإحصاء السكانى.
- البريد الإلكتروني: magued_osman@idsc.net.eg

● الأستاذ الدكتور / طارق كامل

- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- حاصل على درجة الدكتوراه فى هندسة الاتصالات.

● الأستاذ الدكتور / كمال سليم

- أستاذ الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمستشار بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- حاصل على درجة الدكتوراه فى الإحصاء.
- البريد الإلكتروني: Kselim9@yahoo.com

ثانيا : الجلسة الافتتاحية

كلمة ترحيب (أ. مايان صبحي) الإدارة العامة لتحليل المعلومات:

أدعو سيادتكم لافتتاح أعمال ورشة العمل اليوم بعنوان " مؤشر الإتاحة الرقمية : منهجية العمل وإمكانات التطوير".

الأستاذ الدكتور ماجد عثمان/ رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

الأستاذ الدكتور طارق كامل/ وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الأستاذ الدكتور كمال سليم / أستاذ الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، والمستشار الفني المشرف على المشروع.

الضيوف الأفاضل/ السيدات والسادة

في البداية أود أن أرحب بحضراتكم في ورشة العمل التي يستضيفها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وأرجو أن يوفقنا الله إلى تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الورشة، مما يسهم في تحقيق أغراض التقدم والنمو لبلدنا العزيز.

وأنتهز هذه الفرصة لأتوجّه بالشكر إلى جميع السادة الحاضرين لتبليتهم دعوة المركز، والتفضل بمشاركتهم الفعالة في ورشة العمل، كما أتوجه بالشكر الخاص إلى الأستاذ الدكتور طارق كامل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتشريف سيادته ورشة العمل بالمركز.

فكلنا نعلم دور المركز الرائد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ إنشائه عام ١٩٨٥، حتى إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ١٩٩٩، واسمحوا لي القول بأن المركز كان يمثل " قاعدة الانطلاق لكل رواد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر"، ويشرفنا حضور نخبة من هؤلاء الرواد لورشة اليوم، وموضوعها هو "مؤشر الإتاحة الرقمية : منهجية العمل وإمكانات التطوير".

و الآن أدعو الأستاذ الدكتور ماجد عثمان ليتفضل مشكورا بافتتاح الورشة، وإلقاء كلمته.

كلمة الأستاذ الدكتور / ماجد عثمان - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء:

معالي الأستاذ الدكتور/ طارق كامل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

السادة الضيوف الكرام، يسعدنى و يشرفنى أن أرحب بحضراتكم اليوم ونحن سعداء لوجودكم ووجود معالي الوزير معنا اليوم، وأؤكد على تقديري الصادق لكل المساندة التي يتلقاها المركز من سيادة الدكتور طارق كامل وكل أسرة وزارة الاتصالات.

السادة الضيوف، أود أن أرحب بكم باسم أسرة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وأن أعبر عن سعادتي باللقاء معكم وتواجد هذه النخبة والكوكبة الرفيعة من خبراء متميزين من كافة الجهات البحثية والأكاديمية، كما أود أن أنتهز هذه المناسبة لأؤكد على أهمية التعاون المستمر والبناء بين المركز والخبراء المصريين من أجل توحيد الجهود المبذولة في الارتقاء والنهوض بالمجتمع المصرى، وتحقيق التنمية الشاملة.

السادة الضيوف، أود أن أذكر أن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بناء على تكليف من دولة رئيس الوزراء يحاول أن يلعب دور ك Think Tank لمجلس الوزراء، وكل توجيهات رئيس الوزراء أن الوزارة هي مجموعة واحدة و كل الأجهزة فى سفينة واحدة فلا بد أن كل الجهات تتضافر معاً من أجل تحقيق أهداف الحكومة وهي تركيز بالدرجة الأولى على الارتقاء بمستوى الحياة فى مصر، و دفع التنمية فى الاتجاه الصحيح.

وفى إطار التعاون القائم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تأتي هذه الورشة، لعرض وتناول أحد الآليات المستخدمة فى دعم القرار وهى التوظيف الخاص بالقياس الكمي للمؤشرات، باعتبارها تعكس الوضع الذى يعبر عنه التقدم فى هذا المجال. وتتناول الورشة أحد الآليات المستخدمة فى دعم القرار، والتي تُعدُّ أحد محاور عمل المركز فى الفترة الحالية، وهى إعداد وبناء مؤشرات اقتصادية واجتماعية لتكون بمثابة أدوات أساسية من أدوات التغذية العكسية، وعملية إعادة التخطيط فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وعملية مراقبة الأداء وتصحيح المسار.

ونظراً لدور المؤشرات الرائد في دعم متخذ القرار على كافة المستويات فقد تبني مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إعداد العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، ومنها مؤشر الإتاحة الرقمية ، وهو موضوع ورشة اليوم.

وتهدف هذه الورشة إلى عرض تجربة المركز في إعداد مؤسّر الإتاحة الرقمية ، وذلك من خلال التعريف بالمؤسّر وأهميته ومنهجية إعداده ، وذلك من أجل تعريف المجتمع الخارجى بالمؤسّر، والاسترشاد بالآراء والمقترحات الواردة من سيادتكم ، وتعظيم الاستفادة من مشاركتكم وخبراتكم. كما تهدف الورشة إلى مناقشة إمكانيات التعاون مع بعض الجهات التنفيذية التى تهتم بالمؤسّر من أجل إيجاد مجال أوسع لنشره وتطويره ، وتوسيع قاعدة ودائرة المستفيدين منه.

وأخيراً ، أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور طارق كامل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تشريفه بحضور الورشة ، كما أتوجه بالشكر لجميع السادة الضيوف وتلبيتهم دعوة الحضور. وأخيراً أتوجه بالشكر إلى فريق العمل الذى قام بهذا العمل الضخم فى قطاع المعلومات فى مركز المعلومات ، والأستاذ الدكتور كمال سليم المستشار الفنى المشرف على المشروع.

و آمل أن تكون ورشة اليوم خطوة للأمام نحو تفعيل دور المركز فى إعداد وإصدار العديد من المؤشرات.

كلمة الأستاذ الدكتور طارق كامل – وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

الأستاذ الدكتور ماجد عثمان ، رئيس مركز معلومات مجلس الوزراء ، الأخوة والأخوات ، الزملاء الأعزاء ، أود أن أعبر عن سعادتى بدعوة دكتور ماجد لى لهذا المكان العزيز على قلوبنا جميعاً ، وهذه القاعة التى شهدت العديد من الإنجازات فى مجال تكنولوجيا المعلومات فى مصر. فإن مركز المعلومات صرح كبير أسهم مساهمة كبيرة فى توفير الكفاءات والقيادات ، وتوفير البنية المعلوماتية فى المجالات المختلفة فى مصر.

وأنا سعيد سعادة أخرى بلقائى مع هذه النخبة المتميزة من القيادات ، وكوكبة متميزة من المهتمين بكل ما له علاقة بالإتاحة الرقمية والمؤشرات الرقمية.

والسؤال الآن: ما هو العائد الحقيقى على عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من كل هذه

الاستثمارات؟

- فكلنا كمتخصصين، نشعر أنه عائد كبير جداً، ولكن هناك آخرون من خارج التخصص يتساءلون- وهم على حق- ما هو العائد من وراء كل هذه الاستثمارات؟، وآخرون يتساءلون- وهم أيضاً على حق-:
- ما هو العائد من انتشار خدمة التليفون المحمول في مصر، ودعم الدولة لها وتشجيع انتشارها من خلال شركات قطاع خاص حتى تعدت ١٤,٥ مليون مستخدم في الوقت الحالى؟
 - ما هو العائد من زيادة الاستثمارات في الخدمة التليفونية في التليفون الثابت بما يقارب ثلاثة مليارات جنيه في السنة، تقوم بها الشركة المصرية للاتصالات؟
 - ما هو تعريف الخدمة الشاملة؟ وما هي السياسة التي سوف نواجهها كدولة في تنفيذ الخدمة الشاملة في الفترة القادمة؟ وما هي المؤشرات الخاصة بهذه الخدمة الشاملة؟
 - ما هو العائد من نوادي تكنولوجيا المعلومات التي تم إنشاؤها في التجمعات الأهلية المختلفة؟
 - ما هو العائد من مبادرة حاسب لكل بيت ودعم شركات التأمين وبنك مصر والبنك الأهلي والشركة المصرية للاتصالات لهذه المبادرة؟
 - ما هو العائد من برامج التدريب التي تنفذها الدولة في مجال التدريب المتخصص أو التدريب على المهارات الأساسية؟
 - ما هو العائد من مشروع الإنترنت المجاني الذي صرفت عليه الدولة والقطاع الخاص؟
 - ما هو موقف مصر من ال-Broad Band؟
- وواجبنا كمتخصصين، المساعدة في الوصول لإجابات لهذه التساؤلات. وأعتقد أن العائد كبير جداً ولكن يجب ترجمة هذا العائد في صورة مؤشرات محددة، وفي صورة مقارنة تصدر أولاً بأول، تحدد لنا أين نحن من العالم؟
- وكل دولة لها خصوصيتها، فعلى سبيل المثال، في مجال ال-Broad Band في مصر، نجد الأرقام المنشورة أرقاما ضعيفة.
- وكذلك هناك ظاهرة موجودة في مصر وغير موجودة في أى مكان آخر في العالم وهي ظاهرة ال-DSL (العين المؤجرة للأسرة المصرية) التي تستخدمها الشقق المجاورة والجيران والأصدقاء، فهي خدمة تخدم العين المؤجرة لأنها خدمة مرتبطة بخط التليفون، وخط التليفون خاص بالعين المؤجرة فقط، فبالطبع هذا يعطى نوعاً من أنواع ال-Misleading. فإذا نظرنا إلى أرقام الإنترنت المجاني، نجدها ثابتة وعدد الدقائق و ال-capacity الدولية تعادل خمس أضعافها، فنجد أن هذه الظاهرة تتفشى وتتسع

وتؤثر على الأرقام التي نستحقها. إذ أن وصلة الـ Broad Band الواحدة في أى بيت تخدم فى المتوسط ٣ أفراد وذلك فى أى مكان خارج مصر، أما فى مصر فتخدم من ١٠ إلى ١٢ مستخدم فى عدة شقق مجاورة، وفى النهاية نجد شكاوى من جودة الخدمات، وبالتالي نجد أن الرقم الخاص بمشتركي الـ broad band يكون متدنيا فى مصر، بسبب الشراكة المجتمعية غير المشروعة التى تتم. هناك خصوصية لكثير من الأرقام يجب أن يصاحبها نوع من الشرع ولا يتم ذلك إلا بجهود من داخل الدولة نفسها.

إن الاستثمارات التى تتم فى هذا المجال فى محلها، لأن تصنيف الدول حالياً يتم على أساس مؤشرات الإتاحة الرقمية وأغلبها مصر لا تأخذ حقها فيها بسبب تقادم المعلومات. فيجب إعطاؤها الأولوية الأكبر فى الفترة القادمة، لأنه يعكس مجهوداتنا كمجتمع اتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومجهودات الدولة فى الاستثمارات.

ونحن فى صدد فرصة التعداد السكانى فى شهر نوفمبر من هذا العام، فيجب أن نضمن على قدر الإمكان ما يخص مؤشرات الإتاحة الرقمية فى هذا التعداد. وبالتالي فإن موضوع مؤشر الإتاحة ووضع مصر يحتاج مزيداً من الاهتمام والاستثمارات.

ومرة أخرى أشكر دكتور ماجد عثمان على دعوته لنا، وأركز على أن هذا الموضوع موضوع هام وأساسى. وشكراً.

ثالثا : الجلسة الأولى

" مجتمع المعلومات المصري : منهجية القياس وأهم النتائج "

كلمة الأستاذ الدكتور/كمال سليم – أستاذ الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
والمستشار الفنى المشرف على المشروع

فى البداية أود أن أرحب بحضراتكم وتشريف سيادة الوزير، وأرجو أن أعرض عليكم التجربة فى وقت معقول، وأشكر مركز معلومات مجلس الوزراء لإتاحة الفرصة لى بأن أشارك بجهد متواضع فى موضوع الندوة اليوم. وأتقدم بشكر واجب لقطاع المعلومات فى المركز، و وحدة المؤشرات، و تحديداً للأستاذة مايان التى شاركت بجهد كبير فى إعداد المؤشر. فإن مؤشر الإتاحة الرقمية منهجيته مستعارة، بمعنى أننا قمنا بعمل survey للمؤشرات الدولية التى يتم تطويرها حالياً و يصدر عنها تقارير دورية. وسأعرض على حضرتكم بعض هذه المؤشرات التى تعتبر big bulks لمؤشرات الإتاحة الرقمية، وبناءً عليه فدورنا كان دوراً إنتقائياً لاختيار مؤشر له مصداقية عالية، وثابت إلى حد كبير، وكثير من الناس تستخدمه وله مصداقية دولية، و من خلاله نستطيع تقديم المؤشر، وتناول ما هى المبررات لإعادة حساب مؤشر منهجيته موجودة، وهناك جهة دولية تقوم بحسابه.

وتتضمن نقاط العرض ما يلى :

١. مقدمة.
٢. بعض المؤشرات الدولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
٣. مؤشر الإتاحة الرقمية.
 - تعريف المؤشر.
 - أهميته.
 - الغرض من إعداد المؤشر محلياً.
 - منهجية إعداد المؤشر.
 - تطبيق المؤشر فى مصر.

رابعاً : المناقشات

● دكتورة نادية حجازى- خبيرة العلاقات الدولية بوزارة الاتصالات:

كان يوجد نية لتطوير هذا المؤشر بذاته، كانت هذه النية موجودة فى قمة المعلومات، وأخذوا بها قراراً أن تكون دراسة جديدة على المؤشرات، خصوصاً أنه كان هناك شكوى عامة، إن المؤشر مبنى على اقتناء خط تليفون واقتناء حاسب آلى، وهذا وضع غير معقول للدول النامية، لعدم وجود القدرات المادية لاقتنائهما، وكذلك يجب تغيير المؤشر من قياس عدد التليفونات لكل ١٠٠ شخص إلى قياس عدد الأشخاص المستخدمين للتليفونات وليس عدد الأشخاص الذين يقتنون التليفونات، وفى هذه الحالة سيتغير المؤشر بطريقة جذرية. وبالنسبة للكمبيوتر فإن نوادى التكنولوجيا تتيح استخدامها للناس، فعدد مستخدمى الكمبيوتر هو ما يجب حسابه، وليس عدد من يمتلك الكمبيوتر، حتى يظهر المجهود فى الوضع السليم.

● دكتور ماجد عثمان- رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء:

سأضيف على كلام سيادتكم، أنه إذا نظرنا إلى المؤشرات الفرعية، فإن لدينا فى هذا المؤشر ثمانية مكونات له. فيوجد أربعة من المؤشرات الفرعية ترتبط بالـ per capita (أى أنها مقسومة على عدد السكان) وفى واقع الأمر فإنه يُقسَّم على إجمالى عدد السكان وليس عدد السكان البالغين مثلاً. فإذا نظرنا إلى التركيب العمرى فى الدول النامية مقابل الدول المتقدمة، نجد عدد المشتركين فى خطوط ثابتة لكل مائة من السكان، فيوجد فى مصر ٤٠٪ تحت عمر ١٥ عاماً، فى حين أن كل دول أوروبا ٢٠٪ منها فقط تحت عمر الـ ١٥.

فإذا قمنا بالتعديل فى حساب المؤشر- لمن هم فوق ١٥ أو ١٨ عاماً- فإنه سيزيد فى الدول النامية بمقدار الثلث، ولكن الفكرة أن هذه مقارنات دولية مبنية على common methodology ولكن إذا نسبنا هذه المقارنات للبالغين فقط فسوف نجد فرقاً كبيراً.

● دكتور هشام نجدى- كلية الحاسبات والمعلومات جامعة القاهرة:

لقد زاد عدد الـ Cyber Café بشكل كبير، فأنا أقترح وجوب أن يكون هناك على الأقل ٥٠ متراً بين كل cyber café وأخرى، لكثرة عددهم.

● أحد الحضور:

منذ حوالي عشرة أشهر كلف الدكتور طارق كامل الجهاز المركزي مع وزارة الاتصالات أن يقوموا بعمل بحث عن وضع المؤشرات ومجتمع المعلومات في مصر . هذا البحث يعطى صورة عامة فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ ، وهذا يتطلب مراجعة حوالى ١٥ كتيب (نشرة) عن مؤشرات مجتمع المعلومات ، سواء على مستوى الأسرة أو مستوى البنية الأساسية ، القطاع الحكومى ، الخاص ، الأعمال والنوادرى التكنولوجية ، وبالتالي يمكن أن يكون هذا المؤشر يمثل اللبنة الأساسية ، كما أن هذه النشرات عند إصدارها ستفيد مركز المعلومات بالاطلاع عليها.

● الأستاذة الدكتورة علا الخواجة- مستشار بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء وأستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة:

سوف أتحدث من الناحية الاقتصادية ، عدد مشتركى المحمول ليس كله أثراً إيجابياً ، حيث يوجد ما يسمى "بأثر المحاكاة" ، فالناس الفقراء يستنفذون مدخراتهم لاقتناء جهاز يحاكون به الفئات الأعلى ، مما يؤثر على الادخار القومى ، وهذا يجب أخذه فى الاعتبار . وعندما قمنا بإجراء بحث عن "Diffusion of ICT(Information and Communication Technology)" فى المجتمعات الجديدة ، وجدنا أن النتائج سلبية ، فقطاع الصناعة لم يستفد استفادة واضحة من هذه التكنولوجيا ، فكنا نسأل عن استخدام الإنترنت والإنترانت والأجهزة المحدثه و ال computerized . ولدى تعليق آخر وهو أن الخمسة مؤشرات لا نحتاج لقياسها كل ربع سنة ، لأن هناك بعض المؤشرات لا تتغير إلا كل سنة ، فأين الأثر على إنتاجية العمل؟

● د. إبراهيم الحداد- الممثل الإقليمي للدول العربية بالاتحاد الدولي للاتصالات ITU:

يوجد مشكلة للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) International Telecommunication Union فى جمع المعلومات ، مما يسبب التأخير فى نشر المعلومات . فقد يرجع استخدام أشخاص كثيرة لخط الإنترنت الواحد إلى ارتفاع سعر الاشتراك على بعض المشتركين (الوصول لخدمة الإنترنت عن طريق شخص واحد). كما أنه يمكن الدخول على الإنترنت باستخدام الخط الثابت ، ولكن خط المحمول لا يسهل الدخول على الإنترنت فيكون استخدام المحمول عن طريق الكلام وال Texting .

يوجد مشكلة أخرى عند الحديث عن عدد المشتركين لكل ١٠٠ شخص، فالمشكلة هي أننا في البيت المصرى نجد أن عدد الأشخاص في البيت الواحد يكون أكثر من عددهم فى البيوت الأوروبية، فوجود خط واحد فى المنزل معناه أن عدد الأشخاص الذين فى إمكانهم الحصول على المعلومة يكون أعلى، مقارنة بالدول الأوروبية الذين يمكنهم أن يكونوا ٤ أفراد فى المنزل.

وفى نوفمبر عام ٢٠٠٥ اتفق الاتحاد الدولى للاتصالات (ITU) مع الـ Orbicom لدمج المؤشر مع مؤشرات الـ orbicom لكي نحصل على مؤشر الـ ICT opportunity index. ونتمنى أن نتواصل مع المركز لتحديث المعلومات من أجل مصر.

● دكتور مختار بشرى – أستاذ بكلية الحاسبات والمعلومات جامعة القاهرة:

لدى ملاحظتان:

١- تصورت أن الإتاحة الرقمية تهتم بالمحتوى، ولكنى عرفت أنه خاص بالاتحاد الدولى للاتصالات فأصبح إتاحة خاصة بالتكنولوجيا.

٢- هذا المؤشر غير كاف، ولا بد من التفكير فى مؤشر خاص بالمحتوى، وأنا أقترح أن مؤشر الإتاحة الرقمية طالما نتحدث عن الحاسبات والاتصالات والمعلومات، فنسميه مؤشر الاستعداد الرقمية، على أساس أنه يقيس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات المتاحة فى الـ infrastructure وفى الدولة.

والمؤشر الآخر الذى أقترحه يمكن تسميته مؤشر الإتاحة الرقمية، وهو خاص بالمحتوى، فنحن نريد أن نقيس مدى تقدم الدولة فى وضع محتوى خاص بالمعلومات وخاص بالإجراءات والخدمات التى يمكن أن تقدم من الحكومة ومؤسسات الأعمال وتقاس سنوياً، ومدى مساهمة الدولة والمؤسسات فى إثراء هذا المحتوى وهذه الإجراءات والخدمات.

● غادة هويدى – المشرف على قطاع العلاقات الدولية بوزارة الاتصالات:

هل يوجد متابعة (Tracing) لمختلف مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هل يوجد متابعة لباقي الجهات التى تصدر مؤشرات مرتبطة بالـ ITU حتى نبقى مرتبطين معها عندما تصدر تقاريرها وتبقى مهمة فى مجالات مختلفة مثل تجربة IT Curly study وهى مهمة جداً للـ outsourcing، فنحن نريد أن نرى مجهود الـ ICT indicators العالميين، ونحدد من هم، ونتابعهم

فى كل وقت لإتاحة المعلومات، ومناقشتهم فى افتراضاتهم بالنسبة للمؤشرات، ونتواجد بالصورة التى تعكس موقعنا الحقيقى.

● أحد الحضور:

بالنسبة لمؤشر المعرفة، هناك اقتراح أن نضيف إليه قياس نسبة الأشخاص البالغين الذين لديهم لغة، فأغلب مواقع الإنترنت تحتاج إلى لغة إنجليزية مرتفعة، فكلما زادت اللغة زادت نسبة الدخول على الإنترنت.

يوجد بمؤشر المعرفة:

- نسبة البالغين الذين يعرفون القراءة والكتابة فوق الـ ١٥ عام.
- التعليم الأساسى والثانوى.

فهل يوجد ازدواج (Duplication) فى هذا المؤشر؟

● دكتور شريف هاشم- نائب الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات:

يوجد خطورة من استخدام مؤشر واحد فى القياس، فنحن نحتاج إلى مجموعة من المؤشرات. وقد قمنا بعمل بحث مع البنك الدولى، وأظهر أن حوالى ٢٥ ٪ من الأسر يستخدمون الإنترنت مع جيرانهم وأصدقائهم بصورة دائمة. ومن مبادرة الإنترنت المجانى، وجدنا أن ثلثى المستخدمين هم مستخدمون جدد ضمن مليون أسرة.

مؤشر ITU اظهر أن مصر من أقل الدول فى العالم من حيث تكلفة الإنترنت قياساً على دخل الفرد. وأعتقد أنه يجب الاهتمام بالجانب الخاص بالعائد الاقتصادى من استخدام تكنولوجيا المعلومات ومعدلات الانتشار بصفة عامة.

● المهندس علاء فهمى- رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا

المعلومات:

يجب أن نربط المؤشرات كنتائج مع الـ ITU لأن العالم كله يرانا من خلال مؤشرات الـ ITU، فإذا استطعنا إتمام هذا الربط وتحديثه مع الـ ITU نكون بذلك قد وصلنا لنتيجة.

● أحد الحضور:

أقترح عدة مؤشرات، يمكن حساب نفس المؤشر ولكن نجعل المجتمع هو الجامعات فقط، سنجد ٩٩٪ إتاحة لجميع الطلاب على الإنترنت، أى أنه لا يوجد تقريباً أى طالب ليس لديه إمكانية دخول على الحاسب، فكل كلية يوجد بها معمل متاح للطلاب.

وهناك مؤشر آخر للحكومة، فإذا حسبنا المؤشرات المختلفة- باعتبار أن كل مجتمع منها قائم بذاته- فسوف نجد مؤشرات مختلفة توضح مدى النمو الحادث فى الحكومة فى هذا الوقت.

كما أن المحمول له أثر على زيادة الدخل القومى، وقد قام بتشغيل عدد كبير من الناس بعيداً عن شركات المحمول نفسها.

● أحد الحضور:

هناك ملحوظة، هى عدم الاكتفاء بمبادرة "حاسب لكل بيت" كأساس لحسبة الاستخدام وتطورها. كما أود أن أربط بين المؤشر وبين ما ذكره سيادة الوزير من استخدامات غير رسمية لخطوط الإنترنت، فأنا أرى أن هذا يُعدُّ ميزة، لأن حتى من لا يملك المال يستطيع أن يستخدم الإنترنت. وأرى أن له أثراً إيجابياً لأن عدد المستخدمين كبير، ولكن إذا نظرنا إلى المؤشرات الفرعية بداخل المؤشر نجد أن له أثراً محايداً، وإذا نظرنا إلى مؤشر الاستطاعة سيكون له أثر سلبي، وكذلك فى الجودة فكلما ارتفع عدد المستخدمين انخفضت الجودة. لذلك يجب أن نأخذ الموضوع بحساسية ونأخذ فى الاعتبار طبيعة مجتمعنا.

● أحد الحضور:

لقد بدأنا تنفيذ مشروع المؤشرات ولكن على مستوى الجهاز الإدارى للدولة (الوزارات والجهات الإدارية التابعة). وقد قمنا بإصدارين، ونحاول التعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بخصوص المؤشر السنوى الذى يصدره. فنحن نقيس البنية الأساسية للجهات الحكومية، ونحاول أن نرى استعداد الحكومة للميكنة، وتقديم خدمات حكومية من خلال هذه الكيانات، وكذلك الاستعداد البشرى والتأهيل داخل الجهات الحكومية. فلا بد من التعاون وتوحيد الجهود فى إطار واحد لتحديد ما هو المطلوب قياسه، وما يمكن أن نعتمد عليه فى اتخاذ قرارات تساعد على النهوض بمستوى الجهاز الإدارى والحكومى الذى سيقدم الخدمة للمواطنين فى النهاية.

● دكتورة نجوى الشناوى- مشرف على إدارة التخطيط الإستراتيجي- وزارة الاتصالات و تكنولوجيا

المعلومات:

أود أن أشير إلى أهمية المؤشرات على متخذى القرار، فالمؤشر يساعد متخذ القرار على متابعة أثر القرارات والسياسات التى يتخذها فى القطاع المسؤول عنه. ويفيد أيضاً القطاع الخاص من خلال متابعة المؤشر فى بناء نموذج العمل الخاص بالخدمات والمنتجات التى يقدمها إلى المجتمع ككل.

ولكن ما ينقص المؤشر هو أنه لا يحدد وضع مصر بين دول العالم. فلا بد أن تتكاتف الجهود والجهات- فى الفترة القادمة- لإصدار مؤشرات تعبر عن حقيقة وضع مصر بالنسبة لمؤشرات الـ ICT. وسوف أشير إلى قمة المعلومات والتوصيات، فهناك سبعة توصيات تخص مؤشرات الـ ICT صدرت فى قمة المعلومات فى ٢٠٠٥، وكان من أهمها عملية إطلاق مجموعة من مؤشرات الـ ICT التى تنقسم إلى:

- جزء خاص بالإتاحة والبنية الأساسية

- جزء خاص باستخدام وإمكانية الوصول بالنسبة للأسر.

- جزء خاص باستخدام وإمكانية الوصول بالنسبة لقطاع الأعمال.

وكذلك إطلاق الـ Digital opportunity index والذى صدر فيه ترتيباً لمصر، وكان ترتيبها الـ ٣١ من بين ٤٠ دولة. وما يهم هو أن جزءاً كبيراً من هذا المؤشر مأخوذ من مؤشر الإتاحة الرقمية، وخصوصاً الجزء الخاص بالـ affordability والجزء الخاص بالـ quality. وقد صدر هذا عن الـ ITU مع اليونسكو فى العام الماضى. وما أود طرحه هنا هو ضرورة الاستفادة من هذا المؤشر، لتحديد وضع مصر، وأن يتضمن مقارنات عالمية، وليس محلياً فقط لتحديد وضع مصر مقارنة بالعالم.

● دكتور أحمد أبو طالب- مستشار بمركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار:

يعتبر التشغيل هو أهم شئ، فمن المفروض أن نبذل جهد فى اتجاه دراسة تأثير الـ ICT على البطالة، أو على توفير فرص العمل، فنسبة العمالة فى قطاع الـ ICT منخفضة جداً وتمثل ٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ولكن فرص العمل غير المباشرة تُعدُّ كثيرة. ونقترح على وزارة التخطيط أن تضيف على مصفوفة الحسابات الاجتماعية جزءاً خاصاً بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ونرجو من الدكتور طارق كامل أن يساهم مع وزارة التخطيط، لأنه سيكون مدخلاً مهماً لحساب مؤشر نسبة وعدد العمالة التى يولدها هذا القطاع (ICT) المباشرة وغير المباشرة.

● أحد الحضور:

لدى ملاحظتين:

١. أهمية دقة المعلومات والبيانات التي يتم الحصول عليها ومصدر المعلومة ومدى تضارب المعلومات بين الجهات المختلفة.

٢. توحيد الجهود لإصدار مؤشر من جهة واحدة أو من عدة جهات، تتحد جميعها لتصدر مؤشراً يفيد مصر.

● دكتور محمد شعراوي- أستاذ بقسم علوم الحاسب- وكيل الكلية لشؤون الدراسات العليا والبحوث

كلية الحاسبات والمعلومات جامعة حلوان:

١. اشتراك أكثر من شخص فى خط الإنترنت له مدلول سلبي على الوزارة من الناحية الاقتصادية، ولكن إذا نظرنا لها من ناحية "الإتاحة" نجد أن هناك إتاحة أكثر للأشخاص المستخدمين للـ IT.

٢. أقترح إجراء دراسة حول توفير خدمة الـ DSL مجاناً لتكون درجة الإتاحة أكبر.

٣. يحتاج المؤشر نفسه إلى بعض التعديلات، فيجب عند حساب المؤشر أن يتم استبعاد الفئة العمرية من ثلاث إلى أربع سنوات، لأنهم غير قادرين على استخدام الحاسب.

٤. عندما نتحدث عن الأمية، نقيسها بالبالغين برغم أنهم أكثر الناس أمية فى مصر، فلماذا لا نحسبها فى مراحل التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى الذى يوجد فيهم نسبة تعليم عالية.

● دكتور طارق مرسى- مستشار بمركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار:

١. يجب أن تهتم- الهيئات المعنية- بالعائد الاجتماعى، إلى جانب كل جنيته يتم صرفه على تكنولوجيا المعلومات. ولكن ما يخص الحكومة هو الاهتمام بمدى تأثير عرض خدمات تكنولوجيا المعلومات على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، وعلى مستوى الأسعار بصفة عامة، ثم حساب العوائد الخاصة وإدراجها ضمن إطار التحليل، وبعدها يتم حساب صافى العائد.

٢. ما هى فوائد أن يتم حساب المؤشر بصورة ربع سنوية فى حين أن المؤشرات الفرعية لاتتغير بصفة مستمرة، ولكنها تتغير على فترات طويلة؟

٣. ما سبب الاهتمام بالأوزان والقيم المرجعية الدولية في حساب المؤشر؟، فأنا أتصور أنه يمكن استخدام مجموعة أوزان دولية لكي تسمح بالمقارنات الدولية، ثم استخدام مجموعة أوزان مختلفة لتعكس مدى تغير المؤشر عبر الزمن أو عند نقطة زمنية معينة.

خامسا : ختام الورشة

● الأستاذ الدكتور/ طارق كامل- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات :

- هناك اتجاه على مستوى الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) نحو قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الاستخدام، أكثر منها كإقتناء أو امتلاك للتكنولوجيا.
- قدّم البنك الدولي تقريراً يظهر أن كل زيادة ١٠٪ في ظهور التليفون المحمول تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠,٧٪، فنحن الآن لا نتصور مصر بدون التليفون المحمول في كافة المجالات (السياحة، المرور، الحرف،...)، فدورنا هو قياس استخدام التليفون المحمول.
- يجب الاهتمام بمعرفة ما هو عائد تكنولوجيا المعلومات، وأثر استخدامها - خارج صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- على الصناعات التقليدية، المعدنية، النسيجية... وذلك على مستوى القطاع العام والخاص.
- عند مقارنة وضع مصر في إطار الإتاحة الرقمية والاستعداد الرقمي، فيجب أن نقارن بدول ظروفها شبيهة بظروفنا، من حيث عدد السكان، وغيره حتى تكون الصورة واضحة.
- نحن نحتاج إلى عمل أكثر من مؤشر، والعمل عليها بالتوازي، ثم تجميعهم بعد ذلك في مؤشر واحد، مؤشر يعكس استخدام تكنولوجيا المعلومات في الجهاز الإداري للدولة وفي مجال الخدمات، مؤشر يخص المحتوى.
- لا يمكننا إتاحة ال Broad band مجاناً، لأن هذه الخدمة ستتحول إلى شريان داخل المنزل يتيح الإنترنت، والبث الإذاعي والتلفزيوني، والخدمات التليفونية، وخدمات المعلومات، ويربطنا بالعالم الخارجي. وهي منخفضة الثمن ولكن لا يمكن إتاحتها مجاناً لأن لها نماذج اقتصادية ونماذج عمل معينة وتأثيراتها تجعلنا نحتاج عندما نأخذ خطوات في طريق التوسع والإتاحة. وسيصبح ال broad band خطأ واحداً يستخدم لكل الخدمات داخل المنزل، وبالتالي ستزداد أهميته وأهمية خدمات القيمة المضافة على التليفون المحمول، وتراجع أهمية خدمات التليفون الثابت. وبالتالي يجب أن نتابع ونقوّي استخدام تكنولوجيا المعلومات، ونحدد وضعنا من العالم حتى تكون المقارنة عادلة.
- صناعة تكنولوجيا المعلومات تسهم في توفير فرص عمل:
- مباشرة: القيمة المضافة لفرصة العمل عالية جداً.
- غير مباشرة: من خلال المصانع التي تُنشأ في هذا المجال.

- يتم صرف ٢٠ مليار جنيهه فى السنة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فعندما نقارن هذه القيمة بالنتائج المحلى الإجمالى (٦٥٠ مليار جنيهه) فى العام المالى ٢٠٠٥-٢٠٠٦ نجد أنه يقارب الـ ٣٪، وهذا رقم مقبول بالنسبة لدول العالم المختلفة.

- أقترح تكوين مجموعة عمل بمركز المعلومات تجمع الدراسة التى يقوم بها الجهاز المركزى للتعبيئة العامة والإحصاء وما تقدمه وزارة التنمية الإدارية فيما يخص إدخال تكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية فى الجهاز الإدارى للدولة، وكذلك ما يصدر عن جهاز تنظيم الاتصالات فيما يخص مؤشرات الاتصالات، وبعد عمل هذا المؤشر نقوم بعمل مؤشر آخر خاص بقيمة الاستخدام والعائد. وذلك لأن الضرر الذى يصيبنا نتيجة التقديرات الخاطئة غير العادلة التى تصدر عالمياً تجعلنا نضل نعمل على تعديل صورتنا أمام العالم لمدة عام.

وأنا على استعداد لدعم هذه المجموعة لتتعمق فى قياس المؤشرات، بحيث تعكس الاستخدام بشكل أكثر عمقاً. ومن الممكن عمل ندوة ربع سنوية لمتابعة أعمال هذه المجموعة، وتحديد ما هو ممكن أن نطرحه على العالم، وما نحتفظ به لأنفسنا، وما يحتاج إلى مراجعة وتدقيق. ويجب أن ندرس كيفية تنفيذ هذا الاقتراح، ونحن مستعدون لتقديم أى دعم مطلوب. مرة أخرى أشكر المركز وأشكر حضراتكم.

التوصيات

خلصت ورشة العمل إلى عدة توصيات والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- بالنسبة لحساب المؤشرات الفرعية بمؤشر الإتاحة الرقمية، يمكن الاعتماد على عدد السكان البالغين (١٥+) سنة، بدلاً من إجمالي عدد السكان، حتى يعطى صورة أفضل للدول النامية.
- إمكانية حساب المؤشر سنوياً، نظراً لوجود عدة مؤشرات سنوية تدخل في حساب مؤشر الإتاحة الرقمية الإجمالى.
- ضرورة التعاون والتواصل بين المركز والاتحاد الدولى للاتصالات (ITU) من أجل تحديث المعلومات الخاصة بالمؤشر لجمهورية مصر العربية.
- اقتراح تسمية المؤشر باسم "مؤشر الاستعداد الرقمية" على أساس أنه يقيس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الدولة، بالإضافة إلى إمكانية بناء مؤشر آخر يسمى باسم مؤشر الإتاحة الرقمية، ويكون خاصاً بقياس مدى تقدم الدولة فى وضع محتوى خاص بالمعلومات، والإجراءات والخدمات التى يمكن أن تقدم من الحكومة، ومؤسسات الأعمال، وتقاس سنوياً.
- بالنسبة لمؤشر المعرفة، هناك اقتراح أن نضيف إليه قياس نسبة الأشخاص البالغين الذين لديهم لغة، فأغلب مواقع الإنترنت تحتاج إلى لغة إنجليزية مرتفعة، فكلما زادت اللغة زادت نسبة الدخول على الإنترنت.
- يجب الاهتمام بالجانب الخاص بالعائد الاقتصادى من استخدام تكنولوجيا المعلومات ومعدلات الانتشار بصفة عامة.
- هناك توصية عامة خاصة بالتعاون وتوحيد الجهود فى إطار واحد، لتحديد ما هو المطلوب قياسه، وما يمكن أن نعتمد عليه فى اتخاذ قرارات تساعد على النهوض بمستوى الجهاز الإدارى والحكومى الذى سيقدم الخدمة للمواطنين فى النهاية.
- ضرورة الاستفادة من مؤشر الإتاحة الرقمية من أجل تحديد وضع مصر مقارنة بدول العالم، وأن يتضمن المؤشر مقارنات عالمية وليس محلياً فقط.
- يمكن استخدام مجموعة أوزان دولية لكى تسمح بالمقارنات الدولية، ثم استخدام مجموعة أوزان مختلفة لتعكس مدى تغير المؤشر عبر الزمن أو عند نقطة زمنية معينة.

- عند مقارنة وضع مصر فى إطار الإتاحة الرقمية والاستعداد الرقمية، يجب أن تُقارن بدول ظروفها شبيهة بظروفنا من حيث عدد السكان، حتى تكون الصورة واضحة.
- الاهتمام بمعرفة ما هو عائد تكنولوجيا المعلومات، وأثر استخدامها - خارج صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- على الصناعات التقليدية، المعدنية، النسيجية... وذلك على مستوى القطاع العام والخاص.
- نحن نحتاج إلى بناء أكثر من مؤشر، ثم تجميعها بعد ذلك فى مؤشر واحد، مؤشر يعكس استخدام تكنولوجيا المعلومات فى الجهاز الإدارى للدولة وفى مجال الخدمات، مؤشر يخص المحتوى.
- تكوين مجموعة عمل بمركز المعلومات تجمع بين الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التنمية الإدارية فيما يخص إدخال تكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية فى الجهاز الإدارى للدولة، وكذلك ما يصدر عن جهاز تنظيم الاتصالات فيما يخص مؤشرات الاتصالات. ويمكن عقد ندوة ربع سنوية لمتابعة أعمال هذه المجموعة، وتحديد ما هو ممكن أن نطرحه على العالم، وما نحتفظ به لأنفسنا وما يحتاج إلى مراجعة وتدقيق.

الملاحق

ملحق (١): قائمة السادة الحضور

أولاً: الحضور من خارج المركز

الوظيفة	الاسم	مسلسل
وزير الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	د/ طارق كامل	١
وكيل أول وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	اللواء/ أنور حلمي	٢
رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد- وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	م/ علاء فهمي	٣
المشرف على قطاع العلاقات الدولية- وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	أ. غادة هويدي	٤
خبيرة العلاقات الدولية- وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	د/ نادية حجازي	٥
نائب الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات	د/ شريف هاشم	٦
مدير مركز معلومات الوزارة- وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	م/ طه شندی	٧
مدير إدارة العلاقات العامة- وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	السيد العميد/ عصام سرور	٨
نائب مدير إدارة الإعلام- وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	أ/ مريم فايز	٩
منسق المعلومات لقطاع السياسات- وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	أ/ وائل فوقی	١٠
الممثل الإقليمي للدول العربية ، مدير المكتب الإقليمي العربي	أ/ إبراهيم الحداد	١١
الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء	أ/ عفت شكري محمد	١٢
معيدة بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية	أ/ شيما النواوي	١٣
معيدة بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية	أ/ هدى جمال	١٤
معيدة بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية	أ/ أميرة سمير	١٥
معيدة بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية	أ/ رشا حسن	١٦
معيدة بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية	أ/ غادة غازي	١٧
كلية هندسة-جامعة القاهرة	د/ محمد محمود رياض	١٨
مدير عام الإدارة العامة للتدريب- المعهد القومي للاتصالات	م/ أسامة صالح	١٩
مدير العلاقات العامة- المعهد القومي للاتصالات	أ/ سيد سليمان	٢٠
مدرس بكلية الحاسبات و المعلومات	د/ أمل السيد أبو طبل	٢١
معهد تكنولوجيا المعلومات- Unix Department Deputy	أ/ شيرين محمود بهادر	٢٢
معهد تكنولوجيا المعلومات- Software specialist	أ/ محمد عبد الوهاب	٢٣
معهد تكنولوجيا المعلومات- Mechatronics Department Head	أ/ إباء الوليد عبد الحكم	٢٤

المسلسل	الاسم	الوظيفة
٢٥	أ/ عبادة سرحان	أستاذ و رئيس قسم علوم الحاسب- جامعة حلوان
٢٦	أ/ محمد ماهر حسين	Vodafone senior system analyst
٢٧	أ/ خالد سعد	القناة الأولى
٢٨	د/ إيهاب أحمد الخضرى	كلية الحاسبات و المعلومات
٢٩	د/ صنوان عباس خضر	الجامعة الأمريكية بالقاهرة
٣٠	م/ محمود قاسم	رئيس مجلس إدارة شركة Smart Soft
٣١	أ/ منال فؤاد	قطاع التسويق بشركة Smart Soft
٣٢	د/ مها عطية محمود هنا	كلية حاسبات و معلومات- جامعة حلوان
٣٣	أ/ طارق جمال	وزارة الاتصالات
٣٤	د/ يحيى مصطفى كمال حلمى	عميد كلية الحاسبات و المعلومات
٣٥	أ/ زينب أدير	أخبار اليوم
٣٦	د/ هواف عبد الحكيم طلب	أستاذ مساعد، و قائم بعمل رئيس قسم نظم المعلومات- حاسبات و معلومات جامعة حلوان
٣٧	د/ عبد الله عبد الفتاح	رئيس قسم الإحصاء- معهد الإحصاء جامعة القاهرة
٣٨	أ/ ماجدة إمام	معهد التخطيط القومى
٣٩	أ/ معتز طه	وزارة الاتصالات
٤٠	أ/ تامر جمال	شركة أوراكل Oracle
٤١	أ/ خيرى يوسف	وكالة أنباء الشرق الأوسط
٤٢	د/ هشام نجدى	كلية الحاسبات و المعلومات- جامعة القاهرة
٤٣	د/ مختار بشرى	كلية الحاسبات و المعلومات- جامعة القاهرة
٤٤	د/ نجوى الشناوى	مشرف على إدارة التخطيط الإستراتيجي- وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات
٤٥	د/ محمد شعراوى	أستاذ بقسم علوم الحاسب- وكيل الكلية لشؤون الدراسات العليا و البحوث- كلية حاسبات و معلومات- جامعة حلوان

ثانياً: الحضور من داخل المركز

م	الاسم	الوظيفة وجهة العمل
١	د. ماجد عثمان	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء
٢	أ. محمد رمضان	مدير الإدارة العامة لتحليل المعلومات والمدير التنفيذي للمركز
٣	العميد محمد إسماعيل	مدير الإدارة العامة لإتاحة المعلومات
٤	د. وفيق يونان	مدير الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي
٥	د/ كمال سليم	مستشار بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
٦	د/ علا الخواجة	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
٧	د/ سحر الطويلة	مستشار بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
٨	د/ أحمد أبو طالب	مستشار بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
٩	د/ طارق مرسى	مستشار بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
١٠	م/ صلاح شحاتة	مدير إدارة نظم المعلومات والمدير التنفيذي للمركز
١١	م/ مدحت البكرى	نائب مدير الإدارة العامة لنظم المعلومات
١٢	أ. أحمد عبد التواب	المدير التنفيذي لإدارة التحليل الاقتصادي
١٣	أ. شيرين جمال الدين	المدير التنفيذي للمكتب الفنى
١٤	أ. أحمد حلمى	نائب مدير الإدارة العامة لتحليل المعلومات
١٥	أ. أشرف شاهين	نائب مدير الإدارة العامة لإتاحة المعلومات
١٦	أ. نعيم سعد زغلول	مدير إدارة العلاقات العامة
١٧	أ. مايان صبحى	باحث اقتصادى بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
١٨	أ. نهال سرحان	مدير مجموعة عمل بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
١٩	أ. إنجى جمال الدين	باحث اقتصادى بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
٢٠	أ. نرمين أباطة	باحث إحصائى بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
٢١	أ. سارة مطيع	باحث اقتصادى بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
٢٢	أ. غادة زكى	باحث اقتصادى بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
٢٣	أ. شريف أحمد	باحث اقتصادى بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
٢٤	أ. نسرين صلاح	أخصائى علاقات عامة بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
٢٥	أ. ليلى علوى	أخصائى علاقات عامة بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
٢٦	أ. هدى شعراوى	أخصائى علاقات عامة بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الاسم	م	الوظيفة وجهة العمل
أ. إيمان رفعت	٢٨	باحث إحصائي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
أ. سوزان قطب	٢٩	باحث اقتصادي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
أ. منى المسيري	٣٠	باحث اقتصادي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

ملحق (٢): برنامج ورشة العمل

الجلسة	التوقيت
تسجيل السادة الحضور	٠٦:٣٠ م – ٠٧:٠٠ م
الجلسة الافتتاحية - أ. د. طارق كامل، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. - أ. د. ماجد عثمان، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء.	٠٧:٣٠ م – ٠٧:٠٠ م
الجلسة الأولى " مجتمع المعلومات المصري : منهجية القياس وأهم النتائج " المتحدث: - أ.د. كمال سليم، أستاذ الإحصاء بجامعة القاهرة، والمستشار المشرف على المشروع. - أ. مايان صبحي، باحث اقتصادي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء. عرض تقديمي " مؤشر الإتاحة الرقمية: " المنهجية والتطبيق " مناقشة مفتوحة	٠٧:٣٠ م – ٠٩:٠٠ م

ملحق (٣): بعض الصور التي التقطت أثناء الورشة

